Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (42), (Sapt, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 42 سبتمبر 2026
ردمد: 3014-6266

آراء ابن كيسان النحوية والصرفية في شرح الرضي على الكافية
دراسة تحليلية نقدية

خلود أحمد الشيباني أبوراس
قسم اللغة العربية – كلية اللغات والترجمة – جامعة الزاوية

Ibn Kaysan's Views on Grammar and Morphology in Al-Radi's Commentary on *Al-Kafiyah*:
A Critical Analytical Study

Kholoud Ahmed Al-Shaibani Abu Ras
Department of Arabic Language – Faculty of Languages and Translation – University of Zawia
K.ABURAAS@ZU.EDU.LY https://orcid.org/0009-0006-9128-1152

تاريخ الاستلام: 2026/08/01 –تاريخ المراجعة: 2026/08/09– تاريخ القبول: 2026/08/15– تاريخ للنشر: 2026 /9/17

الملخص

يتناول هذا البحث طائفة مختارة من آراء أبي الحسن ابن كيسان النحوية والصرفية كما حفظها شرح الرضي الاستراباذي على كافية ابن الحاجب، مع تحليل الطريقة التي عرض بها الرضي تلك الآراء، ومناقشة حججها، وبيان مواضع القبول والرد والترجيح، وينطلق البحث من أن قيمة آراء ابن كيسان لا تقف عند حدود الاختلاف في جزئيات نحوية أو صرفية، بل تتصل بمرحلة مهمة في تاريخ الدرس اللغوي العربي، هي مرحلة تداخل المدرستين البصرية والكوفية ونشأة اتجاه بغدادي يميل إلى الانتخاب والاجتهاد، وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي النقدي، فاختار سبع مسائل تمثل تنوع الحضور الكيساني في شرح الرضي، هي: جمع ما ختم بالتاء جمع مذكر سالمًا، وبنية الضمير «إيّا» ولواحقه، وتقديم خبر الأفعال الناقصة المقترنة بالنفي، وأحكام المفعول معه، وتقديم الحال على صاحبها المجرور، وبعض أحكام «لا» النافية للجنس، ثم علة العدل في الأعداد المعدولة، وأظهر التحليل أن الرضي لم يتعامل مع ابن كيسان بوصفه سلطة تُتبع، ولا بوصفه خصمًا مذهبيًا، وإنما جعله رأيًا من جملة الآراء يعرضه على السماع والقياس والمعنى والاستعمال، كما تبين أن ابن كيسان كثيرًا ما ينطلق من موازنة بين البصريين والكوفيين، لكنه لا يكتفي بالجمع بينهما؛ إذ ينفرد أحيانًا بتعليل أو تفصيل خاص، وخلص البحث إلى أن شرح الرضي يمثل وسيطًا مهمًا في حفظ جانب من تراث ابن كيسان المفقود، وأن تتبع هذه الآراء في الشروح المتأخرة يفتح مجالًا لإعادة بناء جانب من منهجه النحوي والصرفي.

الكلمات المفتاحية: ابن كيسان؛ الرضي الاستراباذي؛ الكافية؛ النحو البغدادي؛ الخلاف النحوي؛ الصرف العربي.

Abstract

This study examines a selected group of the grammatical and morphological views of Abu al-Hasan Ibn Kaysan as preserved in al-Radi al-Astarabadi's commentary on Ibn al-Hajib's *Al-Kafiyah*. It analyzes the way al-Radi presented these views, discussed their arguments, and identified the points of acceptance, rejection, and preference. The study proceeds from the premise that the significance of Ibn Kaysan's views is not limited to disagreements over specific grammatical or morphological issues; rather, it is connected with an important stage in the history of Arabic linguistic thought, namely the interaction between the Basran and Kufan schools and the emergence of a Baghdadi trend characterized by selectivity and independent reasoning.

The study adopts a descriptive, analytical, and critical approach and focuses on seven issues that reflect the diversity of Ibn Kaysan's presence in al-Radi's commentary: the sound masculine plural of nouns ending in *ta'*, the structure of the

pronoun *iyya* and its suffixes, the preposing of the predicate of defective verbs preceded by negation, the rules governing the comitative object, the preposing of the circumstantial accusative before its preposition-governed noun, certain rules related to *la* of absolute negation, and the cause of morphological conversion (*al-'adl*) in converted numeral forms.

The analysis shows that al-Radi did not treat Ibn Kaysan as an authority to be followed uncritically, nor as a doct

المقدمة

احتل الخلاف النحوي مساحة واسعة في التراث العربي؛ لأنه لم يكن مجرد اختلاف في ضبط أواخر الكلمات أو تصنيف الظواهر، بل كان مجالًا لاختبار أصول الاستدلال اللغوي، وحدود القياس، وقيمة السماع، ومدى تأثير الدلالة والسياق في توجيه القاعدة، ومن هنا تبدو دراسة آراء النحاة الذين وقفوا بين المذاهب الكبرى ذات أهمية خاصة؛ إذ تكشف عن انتقال الفكر النحوي من طور الانتماء المدرسي الحاد إلى طور أوسع من الانتخاب والموازنة، ويأتي أبو الحسن ابن كيسان في مقدمة هؤلاء، فقد تلقى العلم عن المبرد من جهة، وعن ثعلب من جهة أخرى، فاجتمع له اتصال مباشر بقطبي المدرستين البصرية والكوفية، ثم أخذ ينتخب من القولين، ويضيف في بعض المسائل رأيًا خاصًا به؛ ولذلك عُدّ من أوائل أعلام الاتجاه البغدادي، وقد وصفته كتب التراجم والعرض التاريخي للنحو بأنه ممن عرف المذهبين، ولم يلتزم التعصب لأحدهما، وهو ما يفسر تنوع آرائه وانتشارها في كتب الخلاف والشروح المتأخرة. (1)

ولا تصل إلينا قيمة ابن كيسان من كتبه وحدها؛ لأن عددًا كبيرًا من مصنفاته لم يبقَ متداولًا، بل وصلت آراؤه في جانب كبير منها عن طريق النقل الذي حفظته كتب النحاة، ومن أبرز هذه الكتب «شرح الرضي على الكافية»، وهو شرح يتجاوز تفسير ألفاظ متن ابن الحاجب إلى بناء مناقشة واسعة للمسألة، وعرض أقوال المتقدمين، ووزن حججهم، ثم الترجيح بينها أو اقتراح وجه آخر، ولذلك صار شرح الرضي خزانة لآراء مدارس متعددة، وفيه حضور ملحوظ لابن كيسان في أبواب الأسماء والأفعال والحروف والمرفوعات والمنصوبات والتوابع وبعض المسائل الصرفية. (2)

وتنبع فكرة هذا البحث من الحاجة إلى قراءة آراء ابن كيسان في شرح الرضي قراءةً تتجاوز مجرد حصر المواضع التي ورد فيها اسمه، فتتجه إلى تحليل طبيعة الرأي نفسه، وأساس الاستدلال الذي يقوم عليه، ومدى استقلاله عن الاتجاهين البصري والكوفي، ثم تقويم موقف الرضي منه في ضوء السماع والقياس والدلالة والاستعمال. ولهذا ينتقي البحث مسائل ممثلة من أبواب نحوية وصرفية مختلفة، ويربط بينها برؤية منهجية مفادها أن تنوع موافقات الرضي ومخالفاته يكشف عن معيار نقدي لا يتقيد باسم المدرسة أو صاحب الرأي، كما أن مواقف ابن كيسان تكشف عن استقلال نسبي داخل الاتجاه البغدادي، وبذلك تقوم الدراسة على قراءة مركزة في «بنية الرأي» و«آلية نقده» وموقعه من تطور الدرس النحوي.

أولًا: مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في أن آراء ابن كيسان النحوية والصرفية وردت متفرقة في مصادر لاحقة، وكثير منها لا يُعرف اليوم من كتاب مستقل باقٍ له، مما يجعل إعادة تركيب منهجه متوقفة على قراءة دقيقة لطريقة نقل تلك المصادر عنه، ويبرز شرح الرضي على الكافية بصفته واحدًا من المصادر التي لم تكتف بنسبة الرأي إلى ابن كيسان، بل وضعته في سياق خلاف يضم البصريين والكوفيين والبغداديين، وناقشت حججه ونتائجه، غير

أن مجرد جمع هذه المواضع لا يكفي لفهمها؛ إذ يلزم التمييز بين ما وافق فيه ابن كيسان مدرسة سابقة، وما انفرد فيه بتفصيل خاص، ثم تحديد الأساس الذي اعتمده الرضي في قبوله أو رده، ومن هنا تتمثل المشكلة في السؤال عن طبيعة هذه الآراء، وعن مدى استقلالها، وعن الكيفية التي أسهم بها نقد الرضي في إبراز قوتها أو حدودها.

ثانيًا: تساؤلات البحث

ينطلق البحث من تساؤل رئيس هو: ما طبيعة آراء ابن كيسان النحوية والصرفية التي حفظها شرح الرضي على الكافية، وكيف تعامل الرضي معها تحليلًا ونقدًا وترجيحًا؟ ويتفرع عنه ما يأتي:

1- ما السمات المنهجية التي تكشفها آراء ابن كيسان الواردة في شرح الرضي؟

2- ما أبرز المسائل النحوية والصرفية التي تمثل حضور ابن كيسان في الشرح، وما حجج كل اتجاه فيها؟

3- ما صور موقف الرضي من رأي ابن كيسان: موافقة، أو قبول قريب، أو مخالفة، أو رد مع ترجيح رأي آخر؟

4- ما القيمة العلمية لهذه الآراء في تفسير الانتقال من ثنائية البصرة والكوفة إلى اتجاه بغدادي أكثر ميلًا إلى الانتخاب والاجتهاد؟

ثالثًا: أهداف البحث

1- التعريف بالموقع العلمي لابن كيسان في تاريخ النحو وبيان الصلة بين تكوينه العلمي واتجاهه الانتخابي.

2- تحليل نماذج مختارة من آرائه النحوية والصرفية في ضوء ما نقله الرضي وما أورده من حجج المخالفين والموافقين.

3- الكشف عن المعايير التي اعتمدها الرضي في تقويم الآراء، ولا سيما السماع والقياس والدلالة والاستعمال.

4- تمييز مواطن موافقة ابن كيسان للبصريين أو الكوفيين عن المواطن التي يظهر فيها تفصيله الخاص واستقلاله.

5- إبراز أهمية الشروح النحوية الكبرى في حفظ آراء العلماء الذين ضاع جانب من تراثهم المباشر.

رابعًا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من جانبين متكاملين، الأول تاريخي؛ إذ يسهم في قراءة مرحلة نشأة الاتجاه البغدادي من خلال شخصية تمثل التقاء البصرة والكوفة، والثاني منهجي؛ إذ يدرس كيفية انتقال الرأي النحوي من عالم إلى آخر، وما يطرأ عليه من تفسير ونقد وترجيح، كما أن اختيار شرح الرضي يضيف بعدًا مهمًا، لأن الرضي من الشراح الذين لا يكتفون بحكاية الخلاف، بل يعيدون ترتيب الأدلة ويختبرونها، فيغدو الشرح سجلًا لتاريخ الفكرة ومختبرًا لنقدها في آن واحد، وتبرز أهمية أخرى في أن البحث يقدم نموذجًا يمكن تطبيقه على غير ابن كيسان من العلماء الذين تناثرت آراؤهم في مصادر لاحقة.

خامسًا: منهج البحث وحدوده

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي النقدي؛ فيصف المسألة كما وردت في شرح الرضي، ويحدد أطراف الخلاف، ثم يحلل دليل ابن كيسان ودليل مخالفيه، ويتتبع موقف الرضي، قبل تقديم تقويم يراعي معايير الصناعة النحوية نفسها. ولا تقوم الدراسة على فرضيات إحصائية؛ لأن موضوعها نصي تراثي، وإنما تضبطها الأسئلة السابقة. أما حدودها الموضوعية فتنحصر في سبع مسائل مختارة تمثل أبوابًا مختلفة، ولا تدعي استقصاء جميع أقوال ابن كيسان في الشرح. وتستمد مادتها العلمية مباشرة من «شرح الرضي على الكافية»، مع الرجوع إلى المصادر النحوية والصرفية التي عرضت هذه المسائل أو نسبت الأقوال إلى أصحابها، وفي مقدمتها

«الكتاب» لسيبويه، و«الإنصاف في مسائل الخلاف»، و«التذييل والتكميل»، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي، إلى جانب الدراسات الحديثة ذات الصلة.

سادسًا: الدراسات السابقة

تناولت دراسات متعددة شخصية ابن كيسان وآراءه، غير أن زواياها ومصادرها اختلفت. ومن أقدم الأعمال الجامعية الموسعة دراسة محمد بن حمود الدعجاني الموسومة «ابن كيسان النحوي»، وهي رسالة ماجستير قدمت بجامعة الملك عبد العزيز سنة 1398هـ/1978م، واتجهت إلى التعريف بالعالم وجمع مادته العلمية وتتبع آرائه، ولذلك تعد أساسًا مهمًا في دراسة ابن كيسان، في حين يركز هذا البحث على نماذج محددة من آرائه كما عرضها الرضي ويحلل آليات قبولها أو ردها وترجيحها. (3)

وتأتي دراسة علي مزهر الياسري «أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة»، الصادرة ببغداد سنة 1979م، لتقدم معالجة موسعة لسيرة ابن كيسان وآرائه النحوية واللغوية، مع محاولة تحديد موقعه في تاريخ الفكر النحوي، وتمتاز بجمعها عددًا كبيرًا من الأقوال المتفرقة، لكنها لا تجعل شرح الرضي محورًا للتحليل، ولا تبني المقارنة على نمط موقف الرضي من كل رأي. (4)

وفي الدراسات الأقرب موضوعًا، نشر عتيق صالح علي القماطي بحث «من آراء أبي الحسن ابن كيسان الصرفية» في مجلة كلية الآداب بجامعة الزاوية سنة 2015م، وركز على جملة من القضايا الصرفية المنسوبة إلى ابن كيسان، ومن بينها قضايا الضمائر وما يتصل ببنيتها، وتفيد هذه الدراسة في بيان اتساع الجانب الصرفي عند ابن كيسان، إلا أنها تظل محصورة في نماذج صرفية ولا تتخذ من المقارنة بين ابن كيسان والرضي إطارًا شاملًا. (5)

كما قدمت أنوار كمال العبد الكحلوت سنة 2019م رسالة ماجستير بعنوان «آراء ابن كيسان النحوية والصرفية في كتابي منهج السالك لأبي حيان وهمع الهوامع للسيوطي: دراسة وصفية تحليلية» بالجامعة الإسلامية في غزة، وتتقاطع مع هذا البحث في جمع أقوال ابن كيسان وتحليلها، لكنها تتخذ من كتابي أبي حيان والسيوطي ميدانًا لها، بينما يتخذ هذا البحث «شرح الرضي على الكافية» ميدانًا للتطبيق، ويركز على معايير الرضي في عرض الرأي ونقده وترجيحه. (6)

ومن جهة الدراسات المتعلقة بالرضي، يأتي بحث فضيلة صبيح نومان الخزاعي «الأحكام النحوية في شرح الكافية للرضي: دراسة في المفهوم والمعيار» المنشور سنة 2020م، وقد أبرز اتساع شرح الرضي في عرض أقوال النحاة ومناقشتها، واهتمامه بالترجيح وعدم التقيد التام بمذهب واحد. ويفيد هذا البحث في تحديد الإطار العام لمنهج الرضي، بينما تركز الدراسة هنا على تطبيق ذلك المنهج على مجموعة من آراء ابن كيسان النحوية والصرفية. (7)

وعليه تتمثل الفجوة التي يعالجها البحث في الجمع بين ثلاثة مستويات: اختيار مجموعة ممثلة من آراء ابن كيسان في مصدر واحد هو شرح الرضي، وتحليل منطق كل رأي في سياق الخلاف، ثم استقراء نمط موقف الرضي منه، وهذه الزاوية تجعل الدراسة أقرب إلى تحليل العلاقة الفكرية بين رأيين عبر نص واحد، لا إلى مجرد ترجمة للعالم أو جمع شامل لأقواله.

سابعًا: خطة البحث

انتظم البحث بعد مقدمته وإجراءاته في تمهيد وثلاثة مباحث رئيسة؛ يعرض التمهيد ابن كيسان والرضي وخصائص المصدر، ويتناول المبحث الأول ملامح منهج ابن كيسان كما تعكسها المسائل المختارة، ويعالج المبحث الثاني أبرز آرائه النحوية، ويخصص المبحث الثالث للمسائل ذات البعد الصرفي، ثم تأتي قراءة تركيبية لموقف الرضي، فالخاتمة والنتائج والتوصيات، ثم الهوامش وقائمة المصادر والمراجع.

التمهيد: ابن كيسان والرضي وسياق نقل الآراء

أولًا: ابن كيسان وموقعه في المدرسة البغدادية

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، وتذكر بعض المصادر اسمه بصيغة أطول، وقد اختلفت كتب التراجم في بعض تفاصيل نسبه، كما لم تقدم صورة دقيقة عن مولده، بينما اتفقت في الجملة على اتصاله بالحياة العلمية في بغداد وعلى شهرته في النحو واللغة، وتتبع أهميته المنهجية من جمعه بين التلقي عن المبرد، وهو أحد كبار البصريين في عصره، وعن ثعلب، رأس المدرسة الكوفية، وهو ما أتاح له معرفة مباشرة بأصول المدرستين ومصطلحاتهما وأوجه استدلالهما، وتذكر المصادر أنه كان يعرف القولين والمذهبين، وأن مجلسه كان مقصدًا لطلاب العلم وذوي المكانة، كما نسبت إليه مصنفات في النحو والصرف والقراءات وغيرها، ضاع قسم كبير منها. (8)

ولا ينبغي فهم وصف ابن كيسان بأنه «بغدادي» على أنه مجرد نسبة مكانية، بل هو وصف لاتجاه في التفكير نشأ عندما أصبحت بغداد ملتقى لعلماء المدرستين، فانتقل الخلاف من صورة المواجهة بين جماعتين إلى صورة الفحص والموازنة، وفي هذا المناخ صار العالم قادرًا على أن يأخذ بقول بصري في مسألة، وبقول كوفي في أخرى، وأن يقترح رأيًا ثالثًا إذا رأى أن القياس أو السماع يسنده، ويظهر هذا بوضوح في المسائل التي سيحللها البحث؛ ففي جمع المذكر السالم يقترب ابن كيسان من الكوفيين لكنه يخالفهم في حركة عين الكلمة، وفي «إيّا» يقدم تفسيرًا للبنية يراه الرضي قريبًا من الصواب، وفي الأعداد المعدولة يتفق مع الكوفيين في التعريف ثم يرده الرضي، هذه الحركة بين الاتفاق والانفراد هي جوهر موقعه التاريخي.

وبسبب فقدان أكثر مؤلفات ابن كيسان، لا يمكن إعادة بناء مذهبه بالاعتماد على نص ذاتي واحد متكامل، ولذلك تعتمد الدراسات على شبكة من النقول في كتب مثل الإنصاف والتذييل والتكميل وشرح المفصل وهمع الهوامع وشرح الرضي، وهذه الحقيقة تفرض احتياطًا منهجيًا: فالنقل قد يختصر الرأي أو يصوغه بلغة الناقل، كما قد ينسبه إلى جماعة ثم يخص ابن كيسان بتفصيل، لذا يميز البحث كلما أمكن بين «نسبة أصل الحكم» إلى ابن كيسان وبين «التعليل» الذي تنقله المصادر عنه، ويجعل المقارنة بين أكثر من مصدر وسيلة لتقليل أثر الاختصار.

ثانيًا: الرضي الاستراباذي وشرح الكافية

يُعد شرح الرضي على كافية ابن الحاجب من أكثر شروح المتن توسعًا في التحليل والمناقشة، فالرضي يبدأ غالبًا من عبارة ابن الحاجب، ثم يفسر حدودها وقيودها، ويستحضر الأقوال السابقة، ويوازن بينها، ويورد الشواهد، ثم يصرح أحيانًا بترجيحه أو يكتفي بصيغة تدل على قرب رأي من الصواب أو ضعفه، ولهذا لم يعد الشرح مجرد تابع للكافية، بل صار كتابًا قائمًا بذاته في النظر النحوي، وقد نبهت الدراسات الحديثة إلى أن الرضي جمع في الكتاب آراء عدد كبير من البصريين والكوفيين والبغداديين، وكان يختار من المذاهب دون إعلان انتماء صارم، وإن غلبت على كثير من ترجيحاته أصول بصرية كالعناية بالسماع والحذر من القياس على الشاذ. (7)

وتظهر قيمة هذا المنهج عند دراسة ابن كيسان بوضوح؛ لأن الرضي لا يذكره في موضع واحد أو باب محدود، بل يستحضره في مسائل تتصل ببنية الكلمة والعامل والتركيب والدلالة، ويفيد هذا التوزع في اختبار مدى ثبات ابن كيسان على أصل واحد أو اختلاف موقفه باختلاف الباب، كما يتيح لنا رصد لغة الرضي في التعامل معه: فمرة يذكر رأيه في سياق «خلافًا لابن كيسان»، ومرة يقرنه بالكوفيين، ومرة يختار قوله أو يقول إن الرأي «ليس ببعيد من الصواب»، ومرة يبطل حجته صراحة، هذه الصيغ نفسها مادة للتحليل؛ لأنها تكشف أن الرضي يتعامل مع الرأي لا مع صاحبه، فلا يحمل موقفًا ثابتًا مسبقًا من ابن كيسان.

ثالثًا: مستويات حضور ابن كيسان في الشرح

يمكن رد حضور ابن كيسان في المسائل المختارة إلى أربعة مستويات، المستوى الأول: الموافقة المدرسية، حين يرد اسمه مع الكوفيين أو البغداديين في أصل الحكم، كما في جواز جمع ما ختم بالتاء بالواو والنون، أو في تعليل منع «مثنى وثلاث ورباع» من الصرف بالعدل والتعريف، والمستوى الثاني: الاستقلال في التفصيل، حين يوافق أصل اتجاه ثم يخالفه في جزئية، كما في فتح لام «طلحون» بدل تسكينها، والمستوى الثالث: الرأي الذي يحظى بقبول الرضي أو قبوله القريب، كما في تفسير «إيّا» دعامة للواحق الضميرية، والمستوى الرابع: الرأي الذي يرفضه الرضي بعد مناقشة حجته، كما في تعليل الأعداد المعدولة بالتعريف، ويؤكد هذا التنوع أن الحديث عن «أثر» ثابت أو موافقة مطلقة لا يصف العلاقة بدقة؛ فالعلاقة حوارية نقدية تتغير من مسألة إلى أخرى.

وإذا كان ابن كيسان يمثل عقلية الانتخاب بين المذاهب، فإن الرضي يمثل مرحلة أكثر نضجًا من هذه العقلية؛ إذ لا يتعامل مع اسم المدرسة بوصفه حجة، بل يطلب شاهدًا أو قياسًا أو اتساقًا دلاليًا، ولهذا يمكن قراءة شرح الرضي بوصفه حلقة في تطور «ثقافة الترجيح» في النحو العربي: فبدل أن يكون الحكم بصريًا أو كوفيًا فحسب، يصبح السؤال: أي الأدلة أقوى في هذه المسألة؟ وهذا الإطار هو الذي سيضبط قراءة المسائل التالية.

المبحث الأول: ملامح المنهج النحوي عند ابن كيسان من خلال شرح الرضي

أولًا: الانتخاب بين المذهبين وعدم الالتزام بقول واحد

تكشف المسائل المنقولة عن ابن كيسان أن انتماءه إلى البيئة البغدادية لم يكن شكليًا، فالمنهج الانتخابي يظهر عندما يقبل أصلًا كوفيًا ثم يعيد صياغته، أو حين يتقاطع مع بصري في موضع ويخالفه في آخر، إن قيمة هذا المنهج لا تكمن في «الوسطية» بين المدرستين، بل في تحويل أقوالهما إلى مادة قابلة للفحص، فالعالم الانتخابي لا يجمع رأيين متعارضين، وإنما يختبر كل واحد على ضوء ما يراه من سماع وقياس ومعنى، ولذلك يصعب رد جميع آراء ابن كيسان إلى أصل كوفي أو بصري واحد؛ إذ يتغير وجه الاستدلال بحسب الظاهرة.

ففي جمع العلم المختوم بالتاء، يوافق ابن كيسان الكوفيين في جواز الجمع بالواو والنون، لكنه لا يقف عند صورتهم «طلْحون» بالسكون؛ بل يجيز «طلَحون» بفتح العين، معللًا ذلك بالحمل على نظائر من الجمع وتغير البنية، وفي المقابل لا يوافق الكوفيين في كل أبواب العامل، كما أن بعض آرائه لقي قبولًا عند نحاة متأخرين من اتجاهات مختلفة، وهذا يعني أن معيار «من وافق؟» أقل أهمية من معيار «لماذا وافق؟ وكيف علل؟».

ثانيًا: حضور القياس مع مراعاة السماع

من أبرز ما يميز الخلاف النحوي القديم التوتر بين توسيع القياس وحصر الحكم في المسموع، ويظهر ابن كيسان في عدد من المسائل أكثر استعدادًا للقياس من جمهور البصريين، كما في جمع المختوم بالتاء، أو في جواز تقديم بعض العناصر في التركيب، لكن هذا الميل لا يعني إهدار السماع؛ بل كثيرًا ما يبني الرأي على نظير مسموع ثم يوسع دائرته، وهنا يأتي اعتراض الرضي أو غيره حين يرون أن النظير غير كافٍ أو أن السماع مخالف، فالمشكلة ليست وجود القياس في ذاته، وإنما صحة العلة الجامعة بين الأصل والفرع.

وتكشف مسألة المفعول معه الجانب الآخر؛ فقد اختار ابن كيسان تقييد المطابقة في الحال أو الخبر بما قبل الواو، ووجد أبو حيان وابن هشام في هذا الاختيار ما ينسجم مع ضيق باب المفعول معه وقلة القياس فيه. [9] وهنا يبدو ابن كيسان أقرب إلى الاحتياط من التوسع، وهذا التنوع يؤكد أن منهجه لا يصح وصفه بجملة واحدة مثل «القياس» أو «السماع»، بل هو منهج عملي يغير وزن الدليل بحسب الباب.

ثالثًا: العناية بالدلالة وبنية التركيب

لا تنحصر حجج ابن كيسان في العلامات الإعرابية؛ فكثير منها يستند إلى تصور لبنية الكلمة أو لعلاقة عناصر الجملة، ففي «إيّاك» ينظر إلى اللواحق من الكاف والهاء والياء باعتبارها الضمائر الحقيقية التي عرفتها العربية متصلة بالفعل، ويرى أن «إيّا» أضيفت لتقويتها عند الانفصال، هذه الحجة بنيوية؛ لأنها تبحث في ثبات وظيفة العنصر عبر مواضعه المختلفة، وفي المفعول معه يفرق بين المصاحبة والعطف، ويمنع أن يشترك ما بعد واو المعية مع ما قبلها في خبر أو حال كما يشترك المعطوفان، وهو تفريق دلالي تركيبي في الوقت نفسه.

وفي الأفعال الناقصة المقترنة بالنفي يعتمد الخلاف على قيمة «ما» وموقعها من صدر الكلام، وعلى السؤال: هل كون «ما زال» دالًا على الإثبات نتيجة نفي النفي يسمح بتقديم الخبر على «ما»؟ يجيز ابن كيسان والكوفيون ذلك في غير «ما دام»، بينما يمنع البصريون مراعاة لصدارة حرف النفي، يتضح من هذا أن الحكم لا يدور على الإعراب وحده، بل على طبيعة الأداة وعلاقتها بالبنية الكلية للجملة.

رابعًا: الاستقلال في التفصيل

يمثل الاستقلال في التفصيل سمة مهمة؛ فقد يكون أصل الرأي معروفًا عند مدرسة، ثم يضيف ابن كيسان قيدًا أو توجيهًا خاصًا، وهذا النوع من الاجتهاد هو أكثر ما يبرر دراسة آرائه منفردة؛ لأنه يمنع اختزال الرجل في «جامع بين البصريين والكوفيين»، فلو كان دوره مجرد النقل لما احتاج الرضي وغيره إلى ذكر اسمه مستقلًا في عدد من المواضع، وتظهر هذه السمة في حركة عين «طلحة» عند الجمع، وفي تفسير اللواحق في «إيّا»، وفي بعض أحكام المطابقة مع المفعول معه، ومن ثم يمكن القول إن ابن كيسان لم يؤسس مدرسة مغلقة، لكنه مثل نمطًا من التفكير يحرر المسألة من سلطة الانتماء ويعيد بناء جزئياتها.

المبحث الثاني: نماذج من الآراء النحوية لابن كيسان وموقف الرضي منها

المطلب الأول: بنية الضمير «إيّا» ولواحقه

من المسائل التي تكشف دقة النظر في البنية مسألة الضمائر المنفصلة المنصوبة: «إياي، إياك، إياه» وما يتفرع عنها، وقد تعددت أقوال النحاة في تحديد الجزء الذي يحمل حقيقة الضمير: أهو «إيّا» وحدها واللواحق حروف للخطاب والغيبة والتكلم؟ أم إن «إيّا» مضاف إلى الضمائر؟ أم إن التركيب كله ضمير؟ أم إن اللواحق

هي الضمائر و«إيّا» دعامة تمكنها من الانفصال؟ عرض الرضي هذه الاتجاهات ضمن مناقشته لبنية الضمير. (10)

ذهب سيبويه وجمهور من البصريين إلى أن «إيّا» هي الضمير، وأن ما يلحقها من كاف وهاء وياء علامات تدل على أحوال المرجوع إليه ولا محل لها من الإعراب، ويستند هذا الاتجاه إلى أن الضمير في هذا الباب يحتاج صيغة مستقلة تؤدي وظيفة المفعول به عند تعذر الاتصال، وأن جعل اللواحق أسماء يثير إشكال الإضافة إلى الضمائر وما يترتب على ذلك من زيادة التعريف. (11) وفي اتجاه آخر نُسب إلى الخليل ومن تبعه أن «إيّا» ضمير مبهم يضاف إلى تلك اللواحق، واستدلوا ببعض المسموع من كلام العرب.

أما ابن كيسان فذهب إلى أن «إيّا» ليست هي الضمير المقصود بذاته، وإنما هي عماد أو دعامة، وأن الكاف والهاء والياء ونحوها هي الضمائر المنصوبة نفسها؛ فلما أريد استعمالها منفصلة عما تتصل به في نحو «أكرمك، أكرمه، أكرمني» جيء بـ«إيّا» لتستقل في اللفظ، ونقلت مصادر الخلاف هذا الرأي عنه، ونسبته كذلك إلى الفراء في بعض الصياغات. (12) ويقوى هذا التصور عند ابن كيسان من ملاحظة وحدة اللواحق وظيفيًا بين الاتصال والانفصال: فالكاف في «أكرمك» دالة على المخاطب، وهي نفسها في «إياك»، والهاء في «أكرمه» هي التي تظهر في «إياه».

وموقف الرضي من هذا الرأي لافت؛ إذ لم يرفضه على الرغم من مخالفته للمشهور عند البصريين، بل قال في معناه إنه ليس بعيدًا من الصواب. (13) وهذا التعبير يدل على أن الرضي وجد في الحجة قدرًا من الاتساق؛ فاللواحق أسماء ضميرية ثابتة في مواضع الاتصال، ومن المعقول أن تبقى على اسميتها عند الانفصال، على أن تكون «إيّا» عنصرًا داعمًا، وقد ذهب أبو حيان كذلك إلى تقوية هذا الاتجاه، وشرح أن «إيّا» تجعل تلك اللواحق صالحة للتصدر والاستقلال. (14)

ومن الناحية النقدية، يمتاز رأي ابن كيسان بأنه يفسر التشابه الصرفي بين الضمير المتصل واللاحقة في «إيّا»، ويقلل عدد العناصر التي تحتاج إلى افتراض تحول وظيفي، غير أن الاعتراض عليه يأتي من صعوبة إثبات أن «إيّا» مجرد دعامة لا دلالة لها، ومن أن العربية لا تقدم شواهد مستقلة للكاف والهاء والياء في الابتداء من غير هذه الدعامة، ومع ذلك فإن قبول الرضي النسبي للرأي يكشف معيارًا مهمًا لديه: قوة التفسير البنيوي قد تجعل الرأي المخالف للمشهور جديرًا بالاعتبار إذا لم يصادم سماعًا صريحًا.

المطلب الثاني: تقديم خبر الأفعال الناقصة المقترنة بالنفي

قسّم ابن الحاجب الأفعال الناقصة من حيث تقديم الخبر إلى أقسام، وذكر أن ما كان في أوله «ما» لا يجوز تقديم خبره عليه، مع الإشارة إلى خلاف ابن كيسان في غير «ما دام»، ونقل الرضي هذا الخلاف، فصار موضعًا واضحًا للموازنة بين أصلين: صدارة أداة النفي من جهة، وتشابه «ما زال» وأخواتها مع «كان» في المعنى الإيجابي من جهة أخرى. (15)

يرى البصريون والفراء منع تقديم خبر «ما زال» وأخواتها على «ما»، لأن «ما» حرف نفي له صدر الكلام، وما كان متعلقًا بما بعدها لا ينبغي أن يتقدم عليها، وقاسوا ذلك على أدوات الاستفهام وعلى «ما دام»، مع فارق أن «ما» في «ما دام» مصدرية ظرفية، والفعل بعدها صلة لها، فلا يتقدم شيء من الصلة على الموصول. (16) أما الكوفيون وابن كيسان فأجازوا تقديم خبر «ما زال» ونحوها، لأن التركيب في مجموعه يدل على استمرار الإثبات، فـ«ما» تنفي الزوال، ونفي الزوال إثبات للاستمرار، ومن ثم رأوا أن «ما زال» أقرب في وظيفته إلى «كان» التي يجوز تقديم خبرها.

قوة حجة ابن كيسان هنا دلالية؛ فهو ينظر إلى الناتج الوظيفي للتركيب، لا إلى «ما» منفردة، فإذا كان «ما زال زيد قائمًا» يثبت القيام المستمر، فلماذا يعامل التركيب معاملة النفي الخالص في ترتيب عناصره؟ لكن الاعتراض البصري يميز بين دلالة الجملة وبين حق الأداة في التصدر؛ فكون الجملة مثبتة في المحصلة لا يغير حقيقة أن «ما» نفسها أداة نفي، وأن صدارة الأدوات حكم تركيبي مستقل عن المحصلة الدلالية. (17)

ويظهر أن الرضي أميل إلى المنع في هذا الموضع، موافقًا القاعدة التي تجعل للأداة صدر الكلام، مع الاتفاق على أن «ما دام» أشد منعًا لأن «ما» فيها مصدرية والفعل صلتها، ويمكن تقويم الموقفين بالقول إن ابن كيسان يقدم وحدة التركيب ومعناه، بينما يقدم البصريون البنية الداخلية وخصائص الأداة، والبحث يرجح أن التفريق بين مستوى الدلالة ومستوى الرتبة هو الأقوى صناعيًا؛ لأن إثبات المعنى لا يلغي القيود الشكلية التي تفرضها الأدوات، ولذلك يكون منع التقديم أقرب إلى انتظام أبواب الصدارة، مع بقاء حجة ابن كيسان دالة على حس دلالي واضح.

المطلب الثالث: المفعول معه والمطابقة في الحال والخبر

باب المفعول معه من الأبواب التي تداخل فيها معنى المصاحبة مع معنى العطف، ولذلك اختلف النحاة في عامله وفي حدود القياس عليه، وقد عرض الرضي أقوالًا متعددة في العامل: جمهور البصريين يجعلون الفعل أو ما في معناه عاملًا بوساطة الواو، والكوفيون يتحدث بعضهم عن الخلاف، والزجاج يقدر فعلًا محذوفًا، والجرجاني يجعل الواو نفسها عاملة، ويميل الرضي إلى إبقاء الواو على أصلها غير عاملة، ويربط النصب بالفعل أو ما يقوم مقامه. (18)

أما الرأي المنسوب إلى ابن كيسان في المسألة المختارة هنا فيتصل بالمطابقة بعد المفعول معه، فإذا قيل: «كنت وزيدًا قائمًا» أو «سرت وزيدًا راكبًا»، يرى ابن كيسان أن الخبر أو الحال يتعلق بالمتقدم، فلا يثنى على طريقة العطف؛ لأن ما بعد الواو ليس معطوفًا يشترك مع الأول في الحكم، وإنما هو مفعول معه يدل على المصاحبة، ولذلك يمنع عند تحقق المعية أن يقال على هذا التحليل: «كنت وزيدًا منطلقين» بقصد جعل الطرفين صاحبي الخبر نفسه. (19)

وتنبع قوة هذا الرأي من الحفاظ على الفارق الدلالي بين واو العطف وواو المعية، فالعطف يقتضي تشريك المعطوف في الحكم، أما المعية فوظيفتها بيان المصاحب دون أن ترفعه إلى مرتبة الفاعل أو المبتدأ أو صاحب الحال الأصلي، وقد وافق أبو حيان هذا الاتجاه، ونقل أن باب المفعول معه ضيق لا ينبغي التوسع في القياس عليه بغير سماع، كما عد ابن هشام هذا الوجه قويًا في ضوء القياس والسماع. (9)

والرضي وإن لم يجعل ابن كيسان مرجعًا في كل تفاصيل الباب، فإن عرضه للرأي ضمن شبكة الخلاف يبين وجاهة التمييز بين المصاحبة والمشاركة، ومن منظور تحليلي، يُعد هذا الموضع من أقوى مواضع ابن كيسان؛ لأن الحكم يتبع المعنى الذي من أجله نصب الاسم مفعولًا معه، فإذا أعطيناه أحكام المعطوف نفسها في المطابقة ضعف الفرق بين البابين، لذلك ينسجم رأيه مع مبدأ أن اختلاف الوظيفة النحوية ينبغي أن يترك أثرًا في البنية التابعة لها.

المطلب الرابع: تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر

اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجرورًا بحرف الجر، نحو تركيب من قبيل «مررت ضاحكةً بهند»، منع سيبويه وأكثر البصريين ذلك، لأن العامل في صاحب الحال حرف الجر، وما كان معتمدًا على الحرف لا يتصرف تصرف الفعل، فاستقبحوا أن تتقدم الحال على العنصر الذي يرتبط بالعامل غير

المتصرف، وقد صاغ سيبويه هذا المنع في سياق الفرق بين الفعل والجار والمجرور من حيث القدرة على التقديم. (20)

ونُقل عن ابن كيسان وأبي علي الفارسي وابن برهان الجواز، واستدل المجوزون بالشواهد التي يظهر فيها تقدم الحال، ومن أشهر ما دار حوله النقاش قوله تعالى: «وما أرسلناك إلا كافةً للناس» [سبأ: 28] على تفسير من جعل «كافة» حالًا من «الناس»، وقد رفض الزجاج والزمخشري هذا الإعراب ووجها الحال إلى غير ذلك، بينما دافع أبو حيان وابن مالك عن إمكان التقديم، واستشهدا بالسماع وبشواهد شعرية يأتي فيها الحال قبل صاحبها المجرور. (21)

تكشف هذه المسألة عن اختلاف في تقدير قوة السماع في مواجهة قياس الرتبة، فالبصريون يبنون المنع على ضعف حرف الجر في العمل وعلى عدم تصرفه، بينما يرى المجوزون أن ثبوت الاستعمال يقدَّم على هذا التعليل، وأن الحال فضلة تتسم بمرونة في الموقع أكثر من عناصر العمدة، وقد اختار البحث جواز التقديم عند قيام شاهد صحيح أو وضوح المعنى، وهو ما ينسجم مع رأي ابن كيسان ومن وافقه؛ لأن الحجة القياسية لا ينبغي أن تبطل استعمالًا ثابتًا، مع الإقرار بأن التأويل في بعض الشواهد القرآنية يجعل الاستدلال بها وحدها غير قاطع. (22)

أما الرضي فعرَض الخلاف ولم يتعامل مع المسألة بوصفها انقسامًا مذهبيًا بسيطًا؛ إذ أورد وجوه الإعراب والشواهد، وهو ما يعكس منهجه العام في توسيع مجال النظر قبل الترجيح، ويظهر من هذا المثال أن ابن كيسان أقرب إلى توسيع إمكانات الرتبة حين يسمح السماع بذلك، وهو اتجاه يتلاءم مع الطابع الانتخابي الذي لا يجعل قاعدة مدرسة واحدة حدًا نهائيًا.

المطلب الخامس: «لا» النافية للجنس عند الفصل أو المعرفة

تعمل «لا» النافية للجنس عمل «إن» بشروط، من أهمها أن يكون اسمها وخبرها في الأصل نكرتين، وأن يتصل اسمها بها من غير فاصل، فإذا دخلت على معرفة أو فُصل بينها وبين اسمها، أهملها جمهور النحاة ووجب عندهم التكرار في أنماط من التركيب، نحو «لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ»، وقد شرح الرضي هذه الأحكام في سياق كلام ابن الحاجب على المنصوب بـ«لا». (23)

أما ابن كيسان فأجاز عدم تكرار «لا» في بعض المواضع التي جعل الجمهور التكرار فيها لازمًا، فنقل عنه جواز نحو «لا زيدٌ في الدار»، وكذلك إذا فصل بينها وبين اسمها نحو «لا فيها رجلٌ»، ويقترب في ذلك من قول المبرد، ويقوم رأي الجمهور على أن التكرار يعوض ما فات «لا» من دلالة الاستغراق أو المباشرة، ويمنع التباسها بالنفي غير العامل، بينما يبدو رأي ابن كيسان أوسع اعتمادًا على إمكان فهم النفي من السياق حتى من دون التكرار. (24)

وتكشف المقارنة أن المسألة تقع بين معيارين: انتظام الصناعة من جهة، وكفاية الدلالة من جهة أخرى؛ فالقول بوجوب التكرار أكثر اتساقًا مع الشروط التي وضعها النحاة لعمل «لا» ومع التمييز بين «لا» النافية للجنس وغيرها، في حين يسمح قول ابن كيسان بمساحة أكبر للاستعمال إذا كان المقصود واضحًا. ويرجح هذا البحث مذهب الجمهور؛ لأن التكرار علامة لفظية تساعد على تثبيت معنى نفي الجنس عندما يختل شرط المباشرة أو التنكير، وهو ترجيح ينسجم مع ضبط النحاة لشروط عمل «لا» واستعمالها. (25)

والأهمية المنهجية لهذا الخلاف لا تكمن في المثال نفسه، بل في كشفه عن حدين للقاعدة: هل يجب أن يطابق التركيب الصورة النموذجية حتى يؤدي المعنى، أم يمكن للسياق أن يعوض بعض العلامات؟ ابن

كيسان يميل هنا إلى الاحتمال الثاني، بينما يحافظ الرضي والجمهور على البناء الصناعي الأكثر انتظامًا، وهذه الثنائية تتكرر في عدد من مسائل الرجل، وتوضح أن حسه الدلالي قد يدفعه إلى توسيع الجواز.

المبحث الثالث: نماذج من الآراء ذات البعد الصرفي

المطلب الأول: جمع العلم المختوم بالتاء جمع مذكر سالمًا

يشترط جمهور البصريين في الاسم الذي يجمع جمع مذكر سالمًا، إذا كان علمًا لمذكر عاقل، أن يكون خاليًا من تاء التأنيث؛ ولذلك لا يجمعون «طلحة» ونحوه بالواو والنون، بل يقولون في جمعه بالألف والتاء «طلحات»، وقد نص الرضي على أن التجرد من التاء من الشروط العامة، ثم نسب مخالفة ذلك إلى الكوفيين وابن كيسان. (26) واستند البصريون إلى أن التاء علامة تناسب التأنيث في الصورة، والواو والنون علامة جمع المذكر، فالجمع بينهما أو البناء على اسم مختوم بها غير مطرد في السماع، كما نقل سيبويه أمثلة تؤيد اتجاههم. (27)

أجاز الكوفيون وابن كيسان جمع هذا النوع بالواو والنون بعد حذف التاء، غير أن ابن كيسان انفرد عنهم في حركة عين الكلمة؛ فالكوفيون يسكنون لام «طلحة» فيقولون «طلْحون»، أما هو فيفتحها فيقول «طلَحون»، وحجته الحمل على ما يقع في جمع المؤنث السالم ونظائر مثل «أرضون»، إذ يرى أن تغيير الحركة يشير إلى التغيير الطارئ على البنية بعد حذف التاء، وقد نقل السيرافي هذا التفصيل عنه، وهو من الأمثلة الواضحة على استقلاله داخل الاتجاه الذي وافقه في أصل الحكم. (28)

ويستند ابن كيسان إلى قياس صرفي: التاء تسقط في بعض أبنية الجمع، وبعد سقوطها يصبح الاسم في الصورة قابلًا للواو والنون، ثم تُفتح العين حملًا على بناء نظير عند الجمع بالألف والتاء، وقد شرح العكبري هذا التعليل في سياق الخلاف بين البصريين والكوفيين. (29) غير أن الاعتراض الأساسي هو ضعف السماع؛ فالسيرافي وغيره لم يثبتوا شيوع نحو «طلحون» و«ربعون»، ورأى البصريون أن ما ورد لا ينهض لإقامة قياس عام.

ومن الوجهة النقدية، يظهر أن ابن كيسان يقدم انتظام القياس الصرفي بعد إجراء الحذف، بينما يقدم البصريون صورة المفرد والسماع المستقر، والراجح أن القياس وحده لا يكفي لتأسيس جمع سماعي الطابع إذا غاب الاستعمال الموثوق، ولذلك يكون موقف الرضي القريب من الجمهور أقوى من جهة الاحتياط اللغوي، ومع ذلك تبقى قيمة رأي ابن كيسان في أنه يكشف قدرته على بناء سلسلة تعليلية متماسكة: حذف التاء، ثم إعادة تحليل البنية، ثم حمل الحركة على نظير، وهذه السلسلة هي ما يجعل الرأي جديرًا بالدراسة وإن لم يُرجح.

المطلب الثاني: العدل في «مثنى وثلاث ورباع» وعلة منع الصرف

العدل في الاصطلاح الصرفي انتقال اللفظ عن صيغة أصلية إلى صيغة أخرى على وجه مخصوص، وقد شرح الرضي تعريف ابن الحاجب للعدل، وذكر أمثلته من الأعلام والصفات والأعداد، ثم وقف عند الألفاظ العددية «مثنى وثلاث ورباع» وما شابهها، ويقرر أن هذه الصيغ معدولة عن تكرار العدد: «اثنين اثنين، ثلاثة ثلاثة، أربعة أربعة»، وأنها تؤدي معنى التقسيم. (30)

اختلف النحاة في العلة الثانية المصاحبة للعدل في منع هذه الألفاظ من الصرف، فذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أن العلتين هما العدل والوصفية؛ لأنها لا تستعمل في هذا البناء إلا أوصافًا أو أحوالًا تؤدي معنى التوزيع، ونقل سيبويه عن الخليل هذا التوجيه، وربط الصيغ بباب «أخر» من حيث اجتماع العدل والوصف. (31)

أما الكوفيون وابن كيسان فذهبوا إلى أن العلة هي العدل والتعريف، وقاسوا ذلك على «عمر» في بعض توجيهات منع الصـــرف، محتجين بأن هذه الصـــيغ لا تدخل عليها «أل»، وأنها تحمل معنى يجعلها قريبة من المعرفة، وقد نسب الرضي القول إليهم صراحة، ثم رده بأن عدم دخول «أل» لا يكفي لإثبات التعريف، وبأن هذه الألفاظ تقع أحوالًا، والحال في الأصل نكرة، فكيف تكون معرفة؟ (32)

وذهب ابن السراج إلى تفسير آخر، فجعل فيها عدلًا لفظيًا وعدلًا معنويًا: عدلت عن لفظ «اثنين» إلى «مثنى»، وعن معنى العدد المفرد إلى معنى التكرار «اثنين اثنين». (33) كما نقل عن الزجاج رأي يربط العدل اللفظي بتحول آخر في الصيغة، مع بقائه في قول سابق على مذهب الوصفية. (34) ويكشف تعدد هذه الأقوال أن مصطلح «العدل» نفسه لم يكن مجرد تسمية، بل كان أداة لتحليل العلاقة بين الصيغة الأصلية والصيغة المستعملة.

في هذه المسألة يخالف الرضي ابن كيسان بوضوح، ويختار رأي الخليل وسيبويه القائم على العدل والوصفية، وتبدو حجته قوية من جهتين: الأولى أن الاستعمال الفعلي للصيغ «مثنى وثلاث ورباع» في السياقات التي استشهد بها يأتي وصفًا أو حالًا ذا معنى توزيعي، والثانية أن التعريف لا ينسجم مع وقوعها حالًا من النكرات، ومن ثم يمثل هذا الموضع مثالًا على أن الرضي لا يمنح الاتجاه البغدادي أفضلية لمجرد مرونته، بل يعود إلى الوظيفة السياقية للصيغة لتحديد العلة، ويظهر أن ابن كيسان هنا متأثر بالتعليل الكوفي أكثر من استقلاله، بخلاف مسألة «إيّا» مثلًا.

المطلب الثالث: التداخل بين النحو والصرف في آراء ابن كيسان

تكشف المسألتان السابقتان أن الفصل بين النحو والصرف في التراث ليس حادًا دائمًا؛ فجمع المذكر السالم باب صرفي من حيث بناء الكلمة، لكنه يرتبط بشروط دلالية ونحوية كالعلمية والعقل والتذكير، ومنع الصرف باب صرفي إعرابي تتداخل فيه دلالة الوصف والتعريف، وهذا التداخل مهم لفهم ابن كيسان؛ لأنه لا يبني أحكامه على شكل الكلمة وحده، بل يربط الشكل بالوظيفة، ففي «طلحون» ينطلق من تغير البنية بعد حذف التاء، وفي «مثنى» ينظر إلى أثر التعريف أو ما يتصوره منه في منع التنوين.

كما تكشف هذه القضايا أن استقلال ابن كيسان متفاوت، ففي جمع المختوم بالتاء يقدم تفصيلًا خاصًا في الحركة، أما في علة الأعداد المعدولة فيسير مع الكوفيين ويواجه ردًا مباشرًا من الرضي، وهذا التفاوت يمنع إطلاق حكم عام بأن الرضي متأثر بابن كيسان أو مخالف له؛ فالموقف الصحيح هو أن الرضي ينتقي من آرائه، كما أن ابن كيسان نفسه كان ينتقي من مذاهب من سبقه، وبذلك تتكرر آلية الانتخاب على مستويين تاريخيين مختلفين: ابن كيسان ينتخب بين البصرة والكوفة، والرضي ينتخب بين تراث أوسع يضم ابن كيسان وغيره.

قراءة تركيبية في موقف الرضي من آراء ابن كيسان

أولًا: صور الموقف

يمكن بعد تحليل المسائل المختارة تصنيف موقف الرضي من ابن كيسان في ثلاث صور رئيسة، الصورة الأولى: القبول أو التقريب، وأوضحها مسألة «إيّا»؛ إذ وجد الرضي في جعل اللواحق ضمائر و«إيّا» دعامة وجهًا غير بعيد من الصواب، الصورة الثانية: العرض دون تبنٍ حاسم مع إتاحة المجال للشواهد، كما في تقديم الحال على صاحبها المجرور وبعض تفاصيل المفعول معه، الصورة الثالثة: المخالفة الصريحة، كما في جمع المختوم بالتاء عند ضعف السماع، وفي تعليل الأعداد المعدولة بالتعريف، وفي بعض أحكام «لا» النافية للجنس أو تقديم خبر الأفعال المقترنة بـ«ما».

هذه الصور تدل على أن العلاقة العلمية بين الرجلين ليست علاقة «تأثر» بمعنى التلقي المباشر أو الاتباع، فالرضي متأخر زمنيًا وينقل عبر تراث وسيط، وإنما هي علاقة حضور فكري في بنية الشرح، ويظهر أثر ابن كيسان في أن رأيه كان واحدًا من الخيارات التي رأى الرضي أنها جديرة بالعرض والمناقشة، وأن بعض هذه الخيارات أسهم في توسيع مساحة الترجيح، ومن ثم يكون التعبير الأدق هو «فاعلية الرأي» لا «سلطة صاحبه».

ثانيًا: معايير الرضي في النقد والترجيح

المعيار الأول هو السماع؛ فعندما يكون القياس ممكنًا لكن الشاهد ضعيفًا، يميل الرضي إلى الاحتياط، وهذا ظاهر في جمع «طلحة» بالواو والنون، والمعيار الثاني هو الاتساق التركيبي؛ ففي الأفعال الناقصة يراعي خصائص الأدوات وصدارتها، وفي «لا» النافية للجنس يراعي شروط العمل والبناء، والمعيار الثالث هو الدلالة والسياق؛ ففي الأعداد المعدولة يحتج بوظيفتها الوصفية ووقوعها حالًا على ضعف دعوى التعريف، أما المعيار الرابع فهو الاقتصاد في الافتراض؛ ويظهر في تقبله النسبي لرأي ابن كيسان في «إيّا»، لأن الرأي يحافظ على هوية اللواحق الضميرية بدل تحويلها إلى حروف في موضع وأسماء في آخر.

ويمكن القول إن الرضي يجمع بين معيارين قد يبدوان متعارضين: المحافظة على المسموع من جهة، والجرأة في التحليل من جهة أخرى، فهو ليس بصريًا تقليديًا يرفض كل توسع، ولا بغداديًا يقبل كل توفيق، بل يطلب من الرأي أن يفسر الظاهرة بأقل قدر من التكلف وأن يجد سندًا في الاستعمال، ولهذا تتغير نتيجة حكمه على ابن كيسان من مسألة إلى أخرى.

ثالثًا: ما تكشفه الآراء عن ابن كيسان

تكشف المسائل المختارة أربع سمات في تفكير ابن كيسان، أولها التحرر النسبي من الانتماء المدرسي؛ فهو يوافق الكوفيين في مواضع ويستقل عنهم في تفاصيل، وثانيها الميل إلى قراءة البنية الداخلية للكلمة والتركيب، كما في «إيّا» وحركة «طلحون»، وثالثها منح الدلالة وزنًا في الحكم، كما في «ما زال» وبعض مسائل «لا»، ورابعها القابلية للتقييد والاحتياط في أبواب أخرى، كما في المفعول معه، وبذلك تبدو شخصيته العلمية أكثر تعقيدًا من صورة «جامع النحوين»، لأن الجمع عنده كان مقدمة للاجتهاد لا غاية في ذاته.

كما تؤكد هذه السمات أهمية استعادة النصوص المنسوبة إلى ابن كيسان من مصادر متعددة؛ فقد يكون الرأي مختصرًا في كتاب ومفصلًا في آخر، وقد يرد اسمه ضمن «الكوفيين» في موضع ثم ينفرد بتوجيه خاص في مصدر آخر. ومن هنا فإن بناء صورة دقيقة لمذهبه يحتاج إلى مشروع نصي يجمع النقول، ويرتبها زمنيًا ومصدريًا، ويقارن ألفاظها، وهو مجال أوسع من حدود هذا البحث، لكنه يمثل واحدًا من أهم المسارات المقترحة للدراسات اللاحقة.

الخاتمة

سعى هذا البحث إلى قراءة آراء ابن كيسان النحوية والصرفية في شرح الرضي على الكافية بوصفها مادة تكشف في الوقت نفسه عن شخصية ابن كيسان العلمية وعن منهج الرضي في التعامل مع تراث من سبقه، وقد اتضح أن اختيار مجموعة ممثلة من المسائل يتيح رؤية العلاقات الداخلية بين الأقوال أكثر من مجرد حصرها؛ فالرأي الواحد يتشكل من حكم وتعليل وشاهد، وقد يوافق ابن كيسان مدرسة في الحكم ويخالفها في التعليل أو التفصيل، كما أن الرضي لا يتخذ موقفًا ثابتًا من صاحب الرأي، وإنما يزن كل مسألة على حدة.

وقد أبرز التحليل أن البيئة البغدادية أوجدت نمطًا من التفكير يعتمد الموازنة، وأن ابن كيســـان يمثل مرحلة مبكرة منه؛ بينما يمثل الرضي مرحلة لاحقة أكثر اتساعًا في جمع التراث وأكثر صراحة في اختبار الأدلة، ومن خلال هذا اللقاء غير المباشــر بينهما ظل رأي ابن كيســان حاضــرًا بعد ضــياع جانب كبير من مؤلفاته، وصار الشرح وسيلة لحفظه ونقده معًا، وتؤكد هذه النتيجة أن شروح المتون النحوية لا ينبغي أن تُقرأ بوصفها كتبًا تعليمية فقط، بل بوصفها مصادر لتاريخ الأفكار ولحركة انتقالها بين العلماء.

النتائج

ترتبط النتائج الآتية مباشرة بتساؤلات البحث؛ فالنتائج (1–2) تجيب عن السؤال الأول، والنتائج (3–6) عن السؤال الثاني، والنتائج (7–9) عن السؤال الثالث، والنتائج (10–11) عن السؤال الرابع:

1– تكشف آراء ابن كيسان الواردة في شرح الرضي منهجًا انتخابيًا لا يلتزم المذهب البصري أو الكوفي التزامًا كاملًا، بل يوازن بينهما ويجتهد في بعض التفاصيل.

2– لا يقوم منهج ابن كيسان على أصل واحد مطرد؛ فقد يتوسع بالقياس في مسألة، ويحتاط للسماع في مسألة أخرى، وهو ما يدل على مراعاة طبيعة الباب نفسه.

3– في مسألة «إيّا» يقدم ابن كيسان تفسيرًا بنيويًا يجعل اللواحق ضمائر حقيقية و«إيّا» دعامة للانفصال، وقد وجد الرضي هذا التفسير قريبًا من الصواب، وهو أبرز مواضع التقارب بينهما في النماذج المدروسة.

4– في تقديم خبر «ما زال» وأخواتها يبني ابن كيســان الجواز على المحصــلة الدلالية للتركيب، في حين يراعي المانعون صدارة أداة النفي؛ ويكشف الخلاف عن تباين بين أولوية المعنى وأولوية البنية.

5– في المفعول معه يحافظ رأي ابن كيسان على الفرق بين المصاحبة والعطف، ولذلك يمنع اشتراك الطرفين في المطابقة كما يشترك المعطوفان، وهو رأي قوّاه عدد من النحاة المتأخرين.

6– في تقديم الحال على صاحبها المجرور يمثل ابن كيسان اتجاهًا يوسع الجواز استنادًا إلى السماع ومرونة الحال، خلافًا لقياس أكثر البصريين.

7– لا يوافق الرضي ابن كيسان موافقة مطلقة؛ فهو يقبل بعض آرائه، ويعرض بعضها دون تبنٍ، ويرد بعضها صراحة، مما يدل على استقلاله النقدي.

8– يعتمد الرضي في نقده أربعة معايير بارزة: السماع، والقياس المنضبط، والاتساق التركيبي، والدلالة السياقية، وتتغير أولوية هذه المعايير بحسب المسألة.

9– في جمع المختوم بالتاء وفي علة الأعداد المعدولة يظهر الرضي أكثر قربًا من الرأي البصري بسبب ضعف السماع في الأولى وقوة الوصفية السياقية في الثانية.

10– يكشف حضور ابن كيسان في الشرح عن أهمية المدرسة البغدادية بوصفها مرحلة انتقال من ثنائية الانتماء المدرسي إلى ثقافة الموازنة والترجيح.

11– يمثل شــرح الرضــي مصــدرًا مهمًا لإعادة بناء جزء من تراث ابن كيســان المفقود، ولا ســيما إذا قورن بما حفظته كتب الخلاف والشروح الأخرى.

التوصيات

1– إنشاء عمل علمي جامع لأقوال ابن كيسان المبعثرة في كتب النحو والصرف والتفسير والقراءات، مع توثيق نص كل قول ومصدره الأقدم.

2- إجراء دراسة مقارنة بين نقل الرضي لآراء ابن كيسان ونقل أبي حيان والسيوطي لها؛ للكشف عن تطور صياغة الرأي واختلاف فهمه عبر القرون.

3- دراسة مصطلحات الرضي في الحكم على الأقوال مثل: «بعيد»، و«ليس ببعيد»، و«الأولى»، و«ليس بوجه»؛ لأنها تكشف درجات الترجيح في منهجه.

4- توسيع البحث في الآراء الصرفية لابن كيسان، ولا سيما ما يتعلق بالضمائر وبناء الأسماء ومنع الصرف، وربطها بنظريته العامة في بنية الكلمة.

5- العناية بالمدرسة البغدادية في مقررات تاريخ النحو؛ لأنها تفسر تحول الدرس العربي من التعصب المدرسي إلى الانتخاب والنقد.

6- تحقيق ما يمكن العثور عليه من آثار ابن كيسان المخطوطة، وفحص الكتب المنسوبة إليه أو النقول التي تحمل أسماء مصنفاته المفقودة.

الهوامش

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، ص248-250.

(2) الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1978م، مواضع متعددة، ولا سيما 25/1 وما بعدها.

(3) محمد بن حمود الدعجاني، ابن كيسان النحوي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، إشراف راشد بن راجح الشريف، 1398هـ/1978م.

(4) علي مزهر الياسري، أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، بغداد: دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والفنون، 1979م.

(5) عتيق صالح علي القماطي، «من آراء أبي الحسن ابن كيسان الصرفية»، مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية، المجلد الأول، ديسمبر 2015م، ص101 وما بعدها.

(6) أنوار كمال العبد الكحلوت، آراء ابن كيسان النحوية والصرفية في كتابي منهج السالك لأبي حيان وهمع الهوامع للسيوطي: دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، فلسطين، 2019م، 167 صفحة.

(7) فضيلة صبيح نومان الخزاعي، «الأحكام النحوية في شرح الكافية للرضي: دراسة في المفهوم والمعيار»، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، مج2، ع38، 2020م، DOI: 10.31185/eduj.Vol1.Iss1.1228.

(8) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1973م، ص153-155؛ وينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1991م، 93/5-94.

(9) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1998م، 1459/3.

(10) الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1978م، 425/2.

(11) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، 355/2-356.

(12) أبو البركات ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1987م، 695/2-702.

(13) مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1984م، 69/1؛ وينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1978م، 425/2.

(14) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط1، د.ت، 209/2.

(15) الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1978م، 200/4.

(16) أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م، ص302-303.

(17) أبو البركات ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1987م، 126/1-129.

(18) الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1978م، 518/1.

(19) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط1، د.ت، 149/8؛ وينظر: بهاء الدين ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر، ط1، 1982م، 547/1.

(20) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، 124/2.

(21) الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1978م، 30/2.

(22) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ/1990م، 337/2.

(23) الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1978م، 153/2-161.

(24) محمد بن صالح العثيمين، شرح الآجرومية، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 2005م، 465/1-468.

(25) عباس حسن، النحو الوافي، القاهرة: دار المعارف، ط3، د.ت، 688/1-689.

(26) الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1978م، 372/3.

(27) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، 394/3-395.

(28) أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2008م، 144/4.

(29) أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م، ص222.

(30) الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1978م، 1/113-116.

(31) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988م، 3/225.

(32) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، د.ت، 1/254؛ وينظر: الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1978م، 1/115-116.

(33) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت، 2/88.

(34) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1971م، ص44؛ وينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط1، 1988م، 2/9.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر التراثية

ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1987م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق سميح أبو مغلي، عمّان: دار مجدلاوي، 1988م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر، ط1، 1982م.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ/1990م.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1998م.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط1، د.ت.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1978م.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1971م.

الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1973م.
السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2008م.
سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1988م.
العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1986م.
الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، د.ت.
مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1984م.
ياقوت الحموي، معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1991م.

ثانيًا: المراجع الحديثة

حسن، عباس، النحو الوافي، القاهرة: دار المعارف، ط3، د.ت.
السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، عمّان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2000م.
ضيف، شوقي، المدارس النحوية، القاهرة: دار المعارف، ط7، د.ت.
العثيمين، محمد بن صالح، شرح الآجرومية، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 2005م.
الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، القاهرة: دار الحديث، ط1، 2005م.
الياسري، علي مزهر، أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، بغداد: دار الرشيد للنشر ووزارة الثقافة والفنون، 1979م.

ثالثًا: الرسائل والدراسات العلمية

الدعجاني، محمد بن حمود، ابن كيسان النحوي، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، إشراف راشد بن راجح الشريف، 1398هـ/1978م.
القماطي، عتيق صالح علي، «من آراء أبي الحسن ابن كيسان الصرفية»، مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية، المجلد الأول، ديسمبر 2015م، ص101 وما بعدها.
الكحلوت، أنوار كمال العبد، آراء ابن كيسان النحوية والصرفية في كتابي منهج السالك لأبي حيان وهمع الهوامع للسيوطي: دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، غزة، فلسطين، 2019م، 167 صفحة.
الخزاعي، فضيلة صبيح نومان، «الأحكام النحوية في شرح الكافية للرضي: دراسة في المفهوم والمعيار»، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، مج2، ع38، 2020م، DOI: 10.31185/eduj.Vol1.Iss1.1228.